

إـ جانبلا٧ شكاي

اعتبر رئيس مجلس الوزراء عماد خميس أن الحكومة جادة في معالجة الخلل والفساد، وهذا الملف له أهمية كبيرة، ووجود دوماً على طاولة عمل الحكومة، مشدداً على تطبيق القانون على الجميع دون استثناء.

وفي حوار مطول أجره مع «الوطن»، أكد خميس أن ترك المسؤول الفاسد بعد إعفائه من منصبه؛ خطأ بحق الدولة والقانون ويحق دم الشهداء والانصار الكبير الذي حققته الدولة السورية، وأن طول الفترة الزمنية التي تمكث فيها القضايا في القضاء؛ تمثل إحدى نقاط الخلل، لذلك، فإن الملفات المهمة تتابع من أعلى المستويات، وهناك إعفاءات وإحالات إلى القضاء تم تنفيذها. وأشار خميس في حواره مع «الوطن» إلى أن طموح الحكومة كبير، ولديها رؤى وعلاوين عمل تم

• سيادة رئيس مجلس الوزراء، لنبدأ من أحد أكثر الموضوعات أهمية في الشارع السوري اليوم وهو مكافحة الفساد، حيث تدور أحاديث حول تحقيقات تطول شخصيات كبيرة، فهل فعلاً الحكومة جادة في ذلك؟ وهل قُطعت شوطيناً مقبولاً فيه؟ علماً بأن المواطن يرى أن الفساد قد استشرى حتى وصل إلى الموظفين الصغار، للأسف!

إن سورية ليست بلاداً فيه الكثير من الخلل والفساد، ولو كنا كذلك لما كنا انتصراً في أشرس حرب في العالم، إلا أن ذلك لا يعني وجود مكامن خلل ونقرات في عمل الحكومة، وهذا يتوزع بين مستوى المؤسسات حيث هناك نقاط خلل في البنية التشريعية، ومستوى الأفراد حيث الخلل في السلوك.

إننا جادون في ملف معالجة الخلل والفساد، وهذا الملف له أهمية كبيرة، ووجود دوماً على طاولة عمل الحكومة، وباهتمام وتوجيه خاص من رئيس الجمهورية بشار الأسد، من أجل إنجاز خطوات عملية في معالجته.

إن أهم عنصر في عملية مكافحة الفساد هي تطوير الآلية التشريعية والتنفيذية للمؤسسات وتطبيق القانون على الجميع دون استثناء، وأن تقوم المؤسسات بتنفيذ رؤاها التنموية بشكل شفاف وواضح لجميع المعنيين والأطراف ذات الصلة بالموضوع، لذلك نقوم اليوم بمعالجة الآلية التنفيذية للتشريعات وترباطها وتبسيط الإجراءات والحد من الروتين، بمعنى معالجة مسببات الخلل والفساد، بدلاً من الإنعقاد بسد الثغرات فقط، ولعل هذه أهم خطوة في مكافحة الفساد.

إن الفساد سيزرب بيد من حديد، وأبنا ما وجد الفساد الفردي والمؤسستي فسوف تتم معالجته، وهذا مسط اهتمام لكل المعنيين في هذا الملف، ولدينا مؤسسات راقابية لها تاريخها في متابعة موضوعات كهذه، كما لدينا مجموعة عمل خاصة بمتابعة التشريعات من أجل تطويرها، وأنجزت خطوات تنفيذية في هذا المضمار، وقريباً سوف تكون على طاولة مجلس الوزراء الرؤية النهائية لآلية متابعة وتطوير عمل مؤسساتنا لتكون بعيدة عن الفساد.

هيكلية المؤسسات الرقابية

• في سورية مؤسسات مختصة في مكافحة الفساد، واليوم يتم تداول أحاديث عن قيامها بالنظر في ملفات لشخصيات رفيعة المستوى، منهم وزراء، من هنا نساءل: إلى أي حد وصلت تلك الإجراءات مع ملاحظة بأنه حتى تلك المؤسسات الرقابية يشكك في نزاهتها أحياناً، فقد يكون هناك مسؤول تظيف ويتم تحريك مجلس الوزراء الرؤية النهائية لآلية متابعة وتطوير عمل مؤسساتنا لتكون بعيدة عن الفساد.

• سورية مؤسسات مختصة في مكافحة الفساد، واليوم يتم تداول أحاديث عن قيامها بالنظر في ملفات لشخصيات رفيعة المستوى، منهم وزراء، من هنا نساءل: إلى أي حد وصلت تلك الإجراءات مع ملاحظة بأنه حتى تلك المؤسسات الرقابية يشكك في نزاهتها أحياناً، فقد يكون هناك مسؤول تظيف ويتم تحريك مجلس الوزراء الرؤية النهائية لآلية متابعة وتطوير عمل مؤسساتنا لتكون بعيدة عن الفساد.

• سورية مؤسسات مختصة في مكافحة الفساد، واليوم يتم تداول أحاديث عن قيامها بالنظر في ملفات لشخصيات رفيعة المستوى، منهم وزراء، من هنا نساءل: إلى أي حد وصلت تلك الإجراءات مع ملاحظة بأنه حتى تلك المؤسسات الرقابية يشكك في نزاهتها أحياناً، فقد يكون هناك مسؤول تظيف ويتم تحريك مجلس الوزراء الرؤية النهائية لآلية متابعة وتطوير عمل مؤسساتنا لتكون بعيدة عن الفساد.

لنبدأ من المؤسسات الرقابية المسؤولة في ملف مكافحة الفساد بشكل مباشر، والغصود بها الهيئة الركزية للرقابية والتنقيش والجهاز المركزي للرقابية المالية، وبعض الجهات القضائية المعنية بملفات تخص مؤسسات أو أفراداً. منذ الأيام الأولى للحكومة بدأنا بمتابعة ملفات يشوبها الخلل والفساد وعدم الانضباط، وتمت معالجة ملفات مهمة، وأخرينا الهيئة والجهاز بأن الجدية في تطوير عمل مؤسساتنا لتكون بعيدة عن الفساد تقضي تطوير عمل المؤسسات الرقابية نفسها، وبحثنا في اجتماع شفاف كل منطالبة الهيئة والجهاز للقيام بعمل واضح يستطيع أن يحقق أهدافه، وكانت النتيجة بأنه لا بد من تطوير عمل الهيئة والجهاز وإعادة هيكلتها وتقييم الأشخاص القائمين عليها وتأمين متطلباتها المادية واللوجستية بشكل كامل، وإعداد ورق على تعديل القوانين الناظمة لعملها، وحالياً يتم إعداد ورقة عمل بخصوص ذلك، سوف تكون جاهزة عملاً في وقت لاحق على مجلس الوزراء.

أؤكد معالجة الفساد في أي مستوى كان، وما من أحد مستثنى من ذلك، وبالفعل هناك ملفات حقيقية في الهيئة لمسؤولين سابقين وحاليين تتم متابعتها بشكل كامل، وهنا أركز على أننا دولة مؤسسات، بإطلاق كلمة فاسد على مسؤول مرتبطة بالفضاء، وهو الذي يفرض ذلك، فلا يمكن إطلاق هذه الصفة على مسؤول وردت شكوى بحقه قبل التأكد منها عبر الأجهزة المعنية.

إننا جادون على المضي قدماً في ملف مكافحة الخلل والفساد، وما من أحد مستثنى، وأنتم في الإعلام شركاء الحكومة في هذا الملف، لأن الإعلام من أهم عوامل تنمية المجتمعات، وعندما يكونون إنه سلطة رابعة فهذا يعني أنك يستطيع أن معالجة الخلل والفساد، بطريقة شفافة، وبشكل موضوعي، دون تشويه للحقائق، فعلى سبيل المثال؛ يشاع أحياناً عن فساد لأشخاص فتقوم بعض وسائل الإعلام بتطوير الأمر وتصخيحه، رغم أن هؤلاء مظلومون، على حين هناك حالات فساد مثبتة من الدقائق الأولى على أشخاص، يتم تجاهلها إعلامياً أحياناً.

الدولة جادة في ملف محاربة الفساد، والحكومة معنية في تنفيذ هذه الجدية، ونحن جادون، ولكننا شركاء في ذلك، وكل إنسان مؤمن بسورية معني معنا بمحاربة الفساد وعدم السكوت عنه، وهذا شعارنا خلال الفترة المستقبلية القادمة.

خطأ ترك الفاسد بعد إعفائه

• على مدى عامين من عمر الحكومة، تمت إقالة ومحاسبة أشخاص تورطوا في ملفات فساد، لكن المواطن يسأل: هل يكتفى بالإقالة؟ ولماذا لا يتم تحويل المسؤولين الفاسدين مباشرة إلى القضاء؟ وإذا تحقق ذلك؛ فلماذا لا يتم الإفلال عنه؟

حفاظاً على سمعة القانون، وعلى أموال الخزينة، فإنه وفي حال ارتكاب حالات فساد، لا يتم ترك الفاسدين، مهما كان مستواهم الوظيفي، فهذا الأساسي تطبيق القوانين على الجميع دون استثناء، وهذا عنوان مكافحة الفساد الرئيسي، لذا فإن ترك المسؤول الفاسد بعد إعفائه من منصبه؛ خطأ بحق الدولة والقانون ويحق دم الشهداء والانصار الكبير الذي حققته الدولة السورية، لذا نؤمن بأنه ما من أحد مستثنى.

علماً، هناك فترة زمنية لها حدوها لدى الجهات المعنية بإبائ، وهذا نمتا إنجاز ملفات عديدة وكبيرة، أعادت للخزينة مبالغ بمليارات الليرات، وأنجزنا ملفات

جادون في مكافحة الفساد والقانون سيطبق على الجميع .. وأنهايلا الاحتكار

خميس لـ«الوطن»: لن نترك المواطنين وحده وأوقفنا استنزاف الخزينة واستعدنا المليارات

البده بها ويجب الاستمرار فيها، وكل وزير أو محافظ أو أي مسؤول غير قادر على الانسجام مع هذا الطموح والرؤى والارتقاء بعمله إلى مستواها، سوف يظهر ضعفه، ومن ثم، تبرز الحاجة إلى تغييره، لافتاً إلى أن المؤسسة الوحيدة التي ارتقت إلى مستوى الطموح في الدولة هي مؤسسة الجيش العربي السوري.

وتحدث خميس عن مؤشرات لواقع عمل الحكومة، كأتملة، رغم الحرب والحصار والعقوبات الاقتصادية والتدمير، وبين أنه قد تم صرف ٢٧ مليار ليرة على البنى التحتية والخدمات والتنمية في شرق حلب، و٢٢ ملياراً في محافظة دير الزور، كاشفاً عن أن الدولة تمكنت من تحصيل أكثر من ١٢٠ مليار ليرة، في ملف القروض المتعتره، وكذلك الأمر في ملف استثمارات أملاك الدولة حيث زادت بأكثر من ٣٠ مليار ليرة، كما تم تحصيل نحو ٨ مليارات ليرة من تصويب العمل بقطاع التأمين.



الزميل جانبلا٧ شكاي خلال لقائه رئيس مجلس الوزراء عماد خميس (تصوير: طارق السعدوني)

فيتم إجراءه. علماً بأن عمليات التقييم لدى الحكومة دائمة ومستمرة. هناك مهام مكلفة فيها الوزارات والمؤسسات الحكومية مطلوب تنفيذها، وتقوم لجان المتابعة المختصة بمتابعة التنفيذ والنتائج لمصلحة المواطن والوطن، وعند حدوث خلل في التنفيذ يستوجب التعديل.

• هل فترة عامين غير كافية لتقييم الوزراء، وليس المقصود طبعاً حصر الأمر بتغيير بعضهم، بل ربما التعديل لمن ثبتت جدارته ومنحه الثقة من جديد؟

لدينا متابعة وتقييم لعمل الوزارات ورؤية خاصة بكل وزارة وبكل وزير، وهي رؤية جماعية لفريق حكومي متكامل، وهناك نتائج للتقييمات، سواء باستمرار عمل الوزير أم المحافظ، وأي مسؤول آخر، أو تعديله.

• في إطار عمليات التقييم التي تتم وفق عمل جماعي متكامل: هل أعلن بعض الوزراء أو المسؤولين الكبار بأنهم لم يجحوا في تنفيذ المهام الموكلة إليهم وفق ما كانوا يطمحون، أو فوجئوا بمستوى المهام الموكلة إليهم، حتى وصل بهم الأمر إلى طلب إعفائهم من مهامهم؟

إن أحداً من المسؤولين لم يعلن ذلك، بل آلية عملهم التي أعلنت، فعندما يكون أمام المسؤول رؤية عمل طموحة كبيرة في أحد فواصل العمل الحكومي، وهو غير قادر على المواكبة وتنفيذ تلك الخطوة؛ يظهر الضعف والعجز وحده، دون الحاجة لأن يتكلم المسؤول أي كلمة.

مطوحنا في حكومة المرسوم ٢٠٣ (عام ٢٠١٦ والقاضي بتشكيل الحكومة الجديدة) كبير، ومسؤولياتنا كبيرة جداً في ظل الانتصار العظيم للدولة، ومسؤوليتنا كبيرة لتبم استثمار سوريا الانتصار، الذي تحقق بفعل تضحيات الجيش العربي السوري، وبرؤية حكيمه وبنوعيه متميزة لرئيس الجمهورية بشار الأسد، لذا علينا في حكومة المرسوم ٢٠٣، أن نكون نوعين لتحقيق التكامل مع الانتصارات العظيمة. إن طموحنا كبير، ولدينا رؤى وعتاوين عمل طموحة جداً، تم البدء فيها، ويجب الاستمرار فيها، وكل وزير أو محافظ أو أي مسؤول غير قادر على الانسجام مع هذا الطموح والرؤى والارتقاء بعمله إلى مستواها، سوف يظهر ضعفه، ومن ثم، تبرز الحاجة إلى تغييره.

المواطن والحكومة

• نتكلم الآن عن مؤسسة رئاسة مجلس الوزراء بعد مرور عامين عليها، فهل أنتم راضون عن نتاجها؟ وكيف تقيمون أداءها ومدى نجاحها؟

إن كلمات مثل نجاح أو إنجاز تعتبر واسعة، ولها فلسفتها الخاصة، لذا نطلق من أمر أساسي ومهم، حيث إننا في بلد أنجبت من رحمها حضارات للكون، والحضارة لا يمكن أن ترسم بعنوان لفترة مرحلية، بل هي دائمة، لذا فإن النجاح والإنجاز يقاس بصيرورة الزمن.

طلما أقول: بتقييم حكومة من حيث إننا أدت مهامها بشكل جيد، فهذا بعد ذاته خلل وفشل وعدم رضا، لأن كل حكومة وكل مفصل عمل فيها مرتبط بأهداف متعددة مع مرور الزمن، وإن نجاح الحكومة أو أي مؤسسة، مرتبط بالزمن والمتغيرات، ونحن اليوم نعيش متغيرات نوعية بعد فئان سنوات حرب، جاءت بعد بناء دولة مستقلة، وبعناوين الاستقلال كافة، وداخلنا في حرب حاول النيل من نوابت ومقومات هذا الاستقلال، وخرجنا بانتصار، لذا فإن الحديث عن نجاح أو إنجاز أو عدم إنجاز، له شجون خاصة.

كل طريق تسلكه، له أهداف ونهاية، وعندما تسلكه وتحقق هدفك، سيكون هناك طريق آخر من التجديد والإبداع والتطوير، وهذا واقع المؤسسات، حيث لا يمكن لأي دولة أن تتجز كل ما هو مطلوب منها، فما بالك اليوم ونحن في ظل حرب إرهابية شرسة جندت لها المرتزة ومئات المليارات الدولارات لتدميرها، ورغم ذلك تمكنت الدولة أن تنتصر والمتغيرات.

التعديل الحكومي عند الخلل

• بعد عامين من عمر الحكومة، هل انتهت عمليات التقييم؟ وهل اقتربنا من تعديل وزارتي جديد أو تغيير محافظين أو مسؤولين في مستويات أخرى في الدولة؟ يطرح موضوع التعديل بشكل مستمر، إن كان على مستوى الوزراء أو المحافظين، إلا أن الأمر محكوم بمتغيرات معينة، فعندما تكون هناك مسببات وضرورة للتعديل والتغيير،

• المؤسسة الوحيدة التي ارتقت إلى مستوى الطموح هي مؤسسة الجيش

• معالجة ملف تجميع السيارات أدت لتأمين حقوق للخزينة بمبالغ وصلت لمليارات الليرات

• هناك قطاعات يجب أن يستهدف القائمون عليها بزيادة رواتب قبل قطاعات أخرى

وبين رئيس مجلس الوزراء أن المعالجة النوعية لحالات الخلل في موضوع تجميع السيارات أدى إلى تأمين حقوق للخزينة بمبالغ وصلت لمليارات الليرات، وقال: «انتهى اليوم الذي يستطيع فيه متنفذ في مؤسسة عامة أو خاصة أو رجل أعمال، فرض شيء لاحتكار السلطة أو احتكار القرار».

وأشار رئيس مجلس الوزراء إلى أن دراسة نتائج زيادة الرواتب ستظهر خلال أشهر قليلة، واعتبر أن هناك قطاعات يجب أن يستهدف القائمون عليها بزيادة رواتب قبل قطاعات أخرى. وعلى حين طمأن خميس كل مواطن سوري بأن الحكومة لا يمكن أن تترك قطاع السكن الذي تضرر بشكل كبير ليكون عشوائياً، وهي لن تترك المواطن وحده، واعتبر أن بعض مواد قانون الإدارة المحلية بحاجة إلى تعديل، ولكن ليس لأجل شريحة معينة وإنما لنظور القانون لتحقيق مصلحة سورية.

واحد، وأشار إلى أن إعفاءات الصناعيين من نصف الرسوم الجمركية لمدخلات الإنتاج بموجب المرسوم ١٧٢ بلغت ١١ مليار ليرة سورية خلال عام، الأمر الذي عزز مقومات الإنتاج.

لقد عان ٥٠ ألفاً للعمل خلال عام في المناطق الصناعية، وهناك عشرات المناطق الصناعية تبنى عبر القطر، مع عودة العديد من المعامل الحكومية إلى العمل، وكل ذلك لم يجز من لاشي، بل بفضل تكامل جهود مؤسسات حكومية، وفضل انتصارات الجيش، والعديد من رجال الأعمال أخبرونا بأن منشآتهم كانت تعمل بأقل من وريده، والآن أصبحوا يعملون بثلاث وريديات على مدار اليوم.

الابتعاد عن السياسة الانكماشية

لا ننسى الجدل حول السياسات المالية والنقدية والتسليفية والتجارة الخارجية ومحددات الاستيراد والتصدير، حتى قبل إن الاقتصاد سوف ينهار خلال سنتين، لكن النتيجة كانت مخالفة تماماً، حيث تحسن الوضع الاقتصادي، وتحسنت السيولة والعمالة واستقر سعر الصرف، إضافة إلى الابتعاد عن السياسة الانكماشية، فهناك مناطق صناعية تبنى وطرقا٧ يتم شقها وتشغيل للشركات الحكومية، وغيرها، ومثالنا على ذلك مؤسسة الإنشاءات التي كان تدفع سنوياً رواتب لعمالها بقيمة ٣٠ مليار ليرة من الخزينة، فحولنا إليها مشاريع مكتبها من دفع الرواتب وبدأت المؤسسات بالعمل والتطور.

في المجال الزراعي ومستلزمات القطاع، منحننا إعفاءات رغم ظروف الحرب، في ظل سياسة غير انكماشية لتحريك دورة رأس المال، وهذا ما تحققت نتاجه خلال أقل من عام، تتمثل رؤيتنا بحكومة اليوم بأن الفشل وعدم الإنجاز ممنوع، كما نطمح لأن يكون الفل أفضل، وأن تكون أقوى، فحولنا هو الجيش العربي السوري، وفي النهاية المواطن السوري هو من يقرر أننا نجحنا أم لا.

ضعاف النفوس

• تحدثت في فقرات مهمة ومشعبية، أبرزها الحفاظ على بنية الدولة وإمكاناتها، وفي هذا المجال تحديداً؛ ربما بعض ضعاف النفوس يسعون، بشكل مقصود أو غير مقصود، للإساءة لإنجازات الجيش العربي السوري، عبر تدمير البنى التحتية سواء للمواطنين أو المؤسسات الدولة، وذلك بعد عمليات استعادة السيطرة على بعض المناطق، والمواطن يطالب بأن يرى إجراءات على الأراض تحد من مثل هذه الظواهر، فكيف يمكن تنفيذ ذلك؟

– إن تلك الأعمال من مفرزات الحرب، التي ولدت الفوضى والفساد، علماً بأن ضعاف النفوس استفادوا من تلك الفوضى، ولأؤكد أن الدولة تدخلت بشكل مباشر، وعالجت الموضوع، لذا لم تلاحظ تلك العمليات في الجنوب، وهي حالات فردية، ونتائج فوضى الحرب، والمؤسسات الرسمية وخاصة الجيش، هي من قامت بمعالجة هذا الواقع. بعض من ضعاف النفوس ادعوا أنهم مرتبطين بالحكومة، وهذا غير صحيح، وكانوا يسرقون الخردة في بعض المناطق، إلا ان هذا الواقع تغير، ولم نلاحظه في الجنوب، وكانت تلك الظاهرة مرحلة، ذهبت ولن تعود، ولأؤكد أن سيطرة القانون تفرض في كل المناطق التي يحررها الجيش العربي السوري،

القروض المتعتره

• في إطار بحث الدولة عن مصادر التمويل واستعادة الأموال المبهورة، بدأت الحكومة بمشروعات مثل إعادة النظر بأموالك الدولة المتوجرة والقروض المتعتره، فما نتائج العمل على تلك الملفات؟ وكيف استرجعتم من حقوق الخزينة؟

إن كل ما قمنا به في ملفات القروض المتعتره واستثمارات أملاك الدولة هو تطبيق القانون الناطم لكل ملف، وهذا يؤكد أن أحد عناوين مكافحة الخلل والفساد هو تطبيق القوانين معبئة المؤسسات الرقابية، فهل يقرآن ذلك الواقع بما هو قائم اليوم؟ الجواب لديكم.

إن ملف الشهداء مهم جداً وله أولوية في العمل الحكومي، وهو باهتمام خاص من رئيس الجمهورية، إضافة إلى ملفات التنمية البشرية والاجتماعية، وتطوير التعليم، ومعالجة الواقع الاجتماعي وكل ما هو متعلق ببناء الإنسان. رغم المعاناة من الحصار والإعناء على اقتصادنا وظروف الحرب والتدمير المنهج المتواصل، فسأتحدث عن مؤشرات لواقع عمل الحكومة، كاملة، فقد تمت إعادة تأهيل ٨٠٠ مدرسة دمرة في المناطق المحررة، وتم صرف ٣٧ مليار ليرة على البنى التحتية والخدمات والتنمية في شرق حلب، و٢٢ ملياراً في محافظة دير الزور.

إنه في اليوم الثاني لتحريير أي منطقة؛ يدخل المخفر والمستوصف ومؤسسات وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وخاصة الخبز، لا يعطي كل ذلك دلالات على قوة الدولة، وقدرة الحكومة على استثمار هذه القوة بعمل مؤسساتها؟

استطاعت الدولة بتكاتف جميع أبنائها دعم استقرار الاقتصاد، وتحقيق بنية خصبة لدعم الإنتاج، وتأمين البنية التشريعية ومحفزات الإنتاج والعمل في القطاع الصناعي، واليوم نحن أمام عودة ١٦ ألف منشأة لإنتاج في عام

المليارات للسيارات التي تم شقها في موضوع تجميع السيارات وتطبيق القانون عليها أدى إلى تأمين حقوق للخزينة بمبالغ وصلت لمليارات الليرات من المخالفين بموجب القانون.

إستراتيجياً، قمنا بإجراء تعديلات على الضوابط لعملية تجميع السيارات بهدف تفعيل صناعة التجميع بما يخدم التنمية وتشغيل اليد العاملة، واليوم لا نسمح باستيراد أي من مكونات تجميع السيارات إلا بموجب الرخصة الممنوحة للمستثمر من وزارة الصناعة.